الفوائد الإسنادية عند الإمام أبي داود السجستاني في كتابه السنن...

دراسة نظرية تطبيقية

Benefits of Sanad as for Imam Abu Dawood Al-Sijistani in his book "Al-Sunan"- theoretical applied study

د.كلثوم محمد حريد[1]*، أ.د. قاسم علي سعد[2]

[1]جامعة الشارقة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الإمارات،

kolthoom.h@hotmail.com

[2]كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، kassemas@sharjah.ac.ae

تاريخ الاستلام: 2019/07/20 تاريخ القبول: 2019/12/05 تاريخ النشر:2020/07/15

الملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على عناية الإمام أبي داود بالسند درايةً ورواية. وتكمن إشكالية البحث في كون أبي داود أصَّل في سننه عددًا من القواعد المهمة المختصة بالسند، فجاء هذا البحث جامعًا لشتات تلك المسائل الدقيقة المبثوثة في سننه، ودراستها وتحليلها، مع لَحْظ تطبيقاتها عند أبي داود. وقد اعتُمد في البحث المنهج الاستقرائي، إذ تم تتبع كتاب السنن، لجمع أقوال أبي داود ذات الصلة، كما استُخدم المنهج التحليلي في الدراسة والسبر، واستخلاص رأي أبي داود. ومن أهم نتائج البحث: أن أبا داود أسهم في تأصيل قواعد مصطلح الحديث المتعلقة بالسند رواية ودراية.

الكلمات المفتاحية: الفوائد؛ الإسناد؛ أبو داود السجستاني؛ السنن.

Abstract:

This research sheds light on the attention of Imam Abu Dawood with (Sanad) both in knowledge and recitation. The problem of the research lies in the fact that Abu Dawood originally enacted a number of important rules concerning Sanad).

* المؤلف المرسل

This research came as a compilation of the dispersion of these delicate issues crammed in his Sunan, as well as study and analysis thereof, in addition to consider their applications by Abu Dawood. The inductive method was adopted in the research. The Sunan book was followed to collect the relevant statements of Abu Dawood. One of the most important results of the research is: that Abu Dawood contributed to the rooting of the rules of the term Hadith related to the Sanad both in knowledge and recitation.

Keywords: The benefits; Narrations; Abu Dawud As-sijistani; Al-Sunan.

مقدمة:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، والحبيب المجتبى، وعلى آله وصحبه، ومن بهديهم اقتدى، ولآثارهم اقتفى. أما بعد:

فإن الإمام أبا داود السجستاني كان أحد أئمة الحديث النبوي، الذابين عن حياضه، المتبحرين في علومه، المتضلعين في قواعده وأصوله، وسننه خير شاهدٍ على ذلك، إذ لم يكن هذا الكتاب مجرد جمعٍ للأحاديث وروايتها، بل تضمن أيضاً تحريرات مهمة، وتعليقات دقيقة، وإشارات سديدة، في موضوعات علوم الحديث المختلفة، وقصرنا هذا البحث على ما فيه من فوائد مختصة بالإسناد.

مشكلة البحث: تتجلى مشكلة البحث من خلال السؤالين الآتيين:

1. هل اعتنى الإمام أبو داود بعلوم رواة الحديث؟ وكيف كانت طريقته في أداء السند؟
2. ما العلوم المتعلقة باتصال السند وانقطاعه عند الإمام أبي داود في سننه؟

أهداف البحث: تظهر أهداف البحث من خلال أمرين رئيسين:

1. بيان عناية الإمام أبي داود بعلوم رواة الحديث، ومنهجه في أداء السند.
2. الوقوف على العلوم المتعلقة باتصال السند وانقطاعه في سنن الإمام أبي داود.

أهمية البحث وأسباب اختياره: تتلخص أهمية البحث وأسباب اختياره في النقاط الآتية:

1. جِدة هذا الموضوع في الجملة؛ إذ لم نقف على من أفرده بالبحث بهذه الصورة.
2. إبراز أثر أبي داود في علوم الإسناد، التي تعد إحدى لَبِنات علم مصطلح الحديث.
3. تقوية الجانب النظري لعلم مصطلح الحديث بالجانب العملي من أحد كتب أئمة هذا الشأن.

الدراسات السابقة: بعد البحث في عُنوانات الرسائل الجامعية، وفهارس المكتبات العامة، وقوائم دور النشر، وسؤال جماعة من المختصين، لم نقف على دراسة علمية تناولت هذا الموضوع بهذه الكيفية. إلا أن ثَمّة رسائل وبحوثًا علمية تناولت منهج الإمام أبي داود في سننه بالدراسة، إما بشكل عام أو ببحث مسألة من المسائل الحديثية فيه، وهي:

1. أبو داود .. حياته وسننه، لمحمد لطفي الصباغ[1].
2. أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث، لمعوض بن بلال العوفي[2].
3. مقولات الإمام أبي داود النقدية في كتابه السنن، للدكتور محمد سعيد حوى[3].
4. المنهج النقدي عند الإمام أبي داود من خلال سننه، للأستاذ مختار نصيرة[4].
5. الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والإرسال فيها... تخريج ودراسة، للدكتور تركي بن فهد الغميز[5].
6. منهج الإمام أبي داود السجستاني في تعليل أحاديث السنن، لإيهاب يوسف عبد الهادي[6].

ومما سبق يظهر جليًّا قيمة هذه الدراسة، فبحث الشيخ محمد الصباغ كان فيه إشارات لمنهج أبي داود في سننه، ولم يعتمد على طريقة الاستقراء والاستقصاء كما في هذا البحث، ولذا نوه في بحثه إلى الحاجة لتتبع تعليقات الإمام أبي داود، فقال: "تعتبر هذه التعليقات من الملاحظات الحديثية بوجه عام، ومقدارها في السنن لا بأس به، ولو جمعت هذه الملاحظات في الرجال والمتون ونسقت لتكوّن منها بحث لطيف"[7]، وقد قمنا بهذا التتبع فيما يختص بالعلوم الإسنادية.

وأما بحث الأستاذ معوض العوفي فقد جاء في ثلاثة أبواب، عقد البابين الأول والثاني لبيان العصر الذي عاش فيه الإمام أبو داود، والحياة العلمية لأبي داود، وتحدث في الباب الثالث عن أثر أبي داود في الحديث وعلومه، مفتتحًا الباب ببيان مؤلفات أبي داود في ذلك، وأماكن وجود مخطوطاتها، وذكر شيئًا من منهج أبي داود في سننه خلال دراسته لكتاب السنن من ضمن تلك المؤلفات، وأورد الأحاديث المنتقدة على الإمام، وبيَّن أنها لا تصل لدرجة الوضع والترك، ودرس الرواة المتروكين الذين روى لهم في السنن، وأوضح أن أبا داود لم يرو لأكثرهم إلا مقرونين بغيرهم، ثم عرَّج العوفي إلى بيان الحديث الضعيف والمرسل عند أبي داود، وختم الباب ببيان آراء أبي داود في نقد الرجال.

وعلى هذا فرسالة معوض العوفي جاءت لبيان آراء أبي داود الحديثية من مؤلفاته في الحديث وعلومه بشكلٍ عام، وهذا البحث منصبٌّ على كتاب السنن بشكل خاص، كما تطرق لمسائل لم يذكرها العوفي من مثل المعلق، والمعضل، والمدلس، والمرسل الخفي، وغير ذلك.

وأما بقية الدراسات فقد ركزت بشكلٍ أساسي على الجانب النقدي عند الإمام أبي داود في سننه، وهذا البحث أشمل منها من جهة أن فيه جمعًا بين العلوم الإسنادية من حيث الرواية والدراية، فذكر العلوم المعرِّفة بشخصية الراوي بالإضافة إلى العلوم المتعلقة بنقد الراوي، كما ذكر طرق أداء السند وما يعتريه من انقطاع، ناهيك

عن تسليطه الضوء على وجود علم مصطلح الحديث (من الناحية الإسنادية) بشكله العملي عند المتقدمين، وفيه إنزال المصطلحات الحديثية بمدلولاتها التي استقر عليها علماء هذا الشأن على صنيع الإمام أبي داود في سننه، وهذا لم يوجد في جميع الدراسات السابقة التي وقفنا عليها.

خِطة البحث: اشتمل البحث على مبحثين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: رواة الحديث وأداء السند

المبحث الثاني: الاتصال والانقطاع

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات التي تم الوصول إليها.

منهجنا في البحث:

1. تتبعنا أقوال الإمام أبي داود وتعليقاته المختصة بالفوائد الإسنادية من خلال استقراء كتابه السنن كاملًا، وحصر جميع تلك الأقوال، ثم انتقينا منها مثالًا واحدًا على كل مسألة؛ وذلك حتى يتناسب مع طبيعة الأبحاث المختصرة.
2. قمنا بتحليل أقوال الإمام أبي داود لاستنباط الفوائد الإسنادية منها.
3. قمنا بتخريج الأحاديث النبوية وعزوها إلى مظانها، وكان منهجنا في التخريج أننا نخرج الحديث أولاً من سنن أبي داود، ثم نتبعه بمصدر أو مصدرين من كتب التخريج الأخرى.
4. شرحنا غريب الألفاظ.
5. اعتمدنا الطبعة التي حققها الشيخ محمد عوامة لكتاب السنن، وقد ترد أحياناً بعض مقولات أبي داود في غير النسخة التي اعتمدها الشيخ أصلاً، فينص عليها في الحاشية، وعند عزونا إليها نقول: (في نسخة).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلَّم وبارك على المبعوث رحمةً للعالمين.

المبحث الأول: رواة الحديث وأداء السند:

يتناول هذا المبحث طريقة أبي داود في التعريف برواة الحديث، وكيفية أدائه للسند، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: رواة الحديث:

يحتوي هذا المطلب على العلوم المتعلقة بتحديد شخص الراوي، من حيث اسمه ونسبه وما يتعلق بذلك، حتى يتميز عن غيره، وتظهر صلته بهم، كما يتناول نقد الرواة من حيث تعديلهم وتجريحهم، وذلك كله من خلال مسألتين اثنتين، الأولى: شخصية الرواة، والثانية: نقد الرواة.

المسألة الأولى: شخصية الرواة:

أولى أبو داود عنايته الفائقة بأنواع علوم الحديث المتعلقة بشخص الراوي؛ وذلك لأنه قد يُذكر الراوي في السند باسمه تارةً، وبكنيته أو لقبه تارةً أخرى، فيتوهم من لا معرفة عنده بأنه أكثر من شخص، لذا عرَّف أبو داود بأسماء المكنين، كقوله: "اسم أبي ريحانة: عبدالله بن مطر"[8]، وذكر كنى المسمين، كقوله: "شيبان بن أمية يُكنى أبا حذيفة"[9]، وأشار إلى ألقاب الرواة، فقال: "شَغَر: لقب زياد"[10]، ولم يغفل عن ذكر من له أكثر من اسم، فقال في يحيى المُجَبِّر: "هو يحيى بن عبدالله، وهو يحيى الجابر"[11].

ومن مهمات علوم الرواة تعيين الراوي: ببيان المبهم، وتمييز المهمل، والتفريق بين الرواة المتفقة أسماؤهم؛ حتى يتسنى معرفة درجة الراوي، وقد ضرب أبو داود بسهمه في هذا النوع من علوم الرواة.

فمن بيانه للمبهم: ما أخرجه من طريق الربيع بن أنس، عن جَدَّيه قالا: سمعنا أبا موسى ﷺ...قال أبو داود: "اسمهما -يعني جَدّيه-: زيد وزياد"[12].

ومن تمييزه للمهمل، قوله: "حدثنا يزيد بن خالد بن مَوْهَب الرملي وهشام بن عمار قالا: حدثنا يحيى -قال أبو داود: وهو ابن حمزة-..."[13].

ومن تفريقه بين الرواة المتفقة أسماؤهم، قوله: "عبدالرحمن بن جُبير مصري، مولى خارجة بن حذافة، وليس هو ابن جُبير بن نُفَير"[14]. فكلاهما يُدعى عبدالرحمن بن جبير، لذا نبه أبو داود على افتراق شخصيهما، فالأول مصري، والثاني اسم جده نفير، وهو حضرمي شامي[15].

كما اعتنى أبو داود ببيان نسب الرواة، سواءً أكانت نسبة إلى القبيلة كقوله: "حارثة من خزاعة"[16]، أو إلى البلد، كقوله: "عبدالله بن بُسْر حمصي"[17]، أو إلى الصنعة، كقوله: "وهو سَوَّار بن داود أبو حمزة المزَني، الصيْرَفي"[18]. ونبه أبو داود أيضًا على الرواة المنسوبين إلى غير آبائهم، كقوله في شُرَحبيل بن حَسَنة ﷺ: "حَسنة هي أمه"[19]. واهتم أبو داود بالإشارة إلى الموالي من الرواة، فقال: "هذا هلال مولى عمر بن عبدالعزيز"[20]، وألمع عند الحاجة إلى طبقة الراوي، فقال: "أبو سعد الخير هو من أصحاب النبي ﷺ"[21].

كما قام أبو داود بالتنصيص على الأخوة من الرواة، كقوله: "زيد بن أَرْطَاة أخو عَدي بن أَرْطَاة"[22]، واعتنى بعلم تاريخ الرواة بتحديد وفاتهم، كقوله: "وقُتل ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين"[23]، واهتم ببيان الوحدان من الرواة، كقوله: "جُرَي بصري سَدُوسي، لم يحدِّث عنه إلا قتادة"[24].

المسألة الثانية: نقد الرواة:

أولى أبو داود عنايته بنقد الرواة، فكان ينصُّ على بيان مرتبة الراوي جرحًا وتعديلًا عند الحاجة، ونوردُ ألفاظ التعديل والجرح التي استخدمها في سننه متتابعةً، ونمثِّل لكل لفظةٍ براوٍ واحدٍ[25]، مع مقارنة رأيه برأي غيره من النقاد، ثم نختم ببيان منهجه في ذلك.

أولاً: ثقة: قال أبو داود: "أبو يحيى: اسمه زياد، كوفي، ثقة"[26]، وقد اتفق النقاد مع أبي داود على هذا الحكم[27].

ثانياً: صدوق: وصف أبو داود بهذه العبارة راوياً رافضياً، سيأتي ذكره عند الحديث عن المبتدع.

ثالثاً: شيخ: أطلق أبو داود وصف (شيخ) على راوٍ واحدٍ، إذ قال: "مخلد: هو شيخ"[28]، وهو مخلد بن يزيد القرشي: وثقه ابن معين والفسوي[29]، وذكره ابن حبان في الثقات[30]، وأنزله باقي النقاد عن درجة الثقة، كابن المبارك[31]، وأبي حاتم[32]، وغيرهما[33]، والذي يظهر أن مخلد بن يزيد لا ينزل عن درجة الاحتجاج، فقد وصفه البعض بأنه ثقة، ووصفه الباقون بالصدوق، لوَهَمٍ عنده.

رابعًا: مبتدع: نقل أبو داود عن شيخه يحيى بن معين قوله في عمرو بن ثابت بن هُرْمُز الكوفي: "كان عمرو بن ثابت رافضياً"، وعقب عليه بقوله: "ولكنه كان صدوقاً في الحديث"[34]. ولما سئل عنه أبو داود قال: "كان رجل سوء...وجعل أبو داود يذمّه...وهو المشؤوم ليس يشبه حديثه أحاديث الشيعة. وجعل يقول: يعني أن أحاديثه مستقيمة"[35]. فأبو داود ذمه لأجل رأيه وغلوه في مذهبه، لكنه مع ذلك وصفه بأنه: صدوقٌ في الحديث، كما وصف أحاديثه بالاستقامة.

وقد خالف بقية النقاد أبا داود في أمر ضبط عمرو، فضعفوا حديثه، منهم: يحيى بن معين، والبخاري، مسلم، وأبي حاتم[36].

والراجح ما ذهب إليه جمهور النقاد من ضعف عمرو بن ثابت، فانضاف إلى غلو مذهبه سوء حفظه، فضعف حديثه[37].

خامسًا: مجهول: قال أبو داود: "محمد بن حسان: مجهول"[38]. ووافق بقية النقاد أبا داود في حكمه بالجهالة على ابن حسان، كابن عدي[39]، والذهبي[40]، وابن حجر[41]، وهو مجهول الحال، إذ روى عنه اثنان[42].

سادسًا: ليس بالقوي: قال أبو داود: "سعيد بن بَشير: ليس بالقوي"[43]، وقال أيضًا: "ضعيف"[44].

واختلف النقاد في هذا الرجل، فضعفه جماعة، منهم: ابن المديني، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وابن حجر[45]، ووثقه آخرون، منهم: شعبة[46]، ودُحيم[47]. والراجح أن سعيد بن بشير صدوقٌ يُغْرب ويَهِم[48]، قال ابن عدي: "ولا أرى بما يروى عن سعيد بن بشير بأساً، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق"[49].

سابعًا: ضعيف: قال أبو داود: "عُبيدة: ضعيف"[50]، وهو عُبيدة بن مُعتِّب الضَّبِّي، الكوفي. واتفق النقاد مع أبي داود على تضعيف عُبيدة، كابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم[51].

ثامنًا: منكر الحديث: قال أبو داود: "عبدالله بن إبراهيم شيخٌ منكر الحديث"[52]، وهو الغفاري. وسائر النقاد موافقون لأبي داود في حكمه هذا، منهم: ابن حبان، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر[53].

وبعد هذا العرض الموجز لأقوال أبي داود في نقد الرواة، يمكن استخلاص أبرز معالم منهجه في التعديل والجرح من خلال سننه[54] في النقاط الآتية:

1. يُصنف أبو داود ضمن الأئمة النقاد المعتدلين[55]، فهو ينتقي الألفاظ التي تؤدي الغرض، وينعدم في سننه العبارات الشديدة في الرواة.
2. يتسم منهجه بالإنصاف والأمانة، وذلك بذكر ما للراوي وما عليه، كقوله في عمرو بن ثابت، فمع ذمه إياه لمذهبه إلا أنه قال فيه: "ولكنه كان صدوقاً في الحديث".
3. أعلى درجة للتوثيق عند أبي داود في سننه هي: (ثقة).
4. أطلق أبو داود في سننه عبارة (مجهول) على مجهول الحال.

5. لفظة (ليس بالقوي) قد يكون معناها عند أبي داود (ضعيف)؛ لأن الراويين اللذيْن حكم عليهما بـ (ليس بالقوي) قد حكم عليهما في موضعٍ آخر بلفظة (ضعيف)[56].

6. يقبل رواية المبتدعة، بشرط الضبط والصدق في الحديث، ولا يلتفت إلى الغلو المحتمل.

7. ويضاف هنا أن أبا داود يستخدم أحياناً أساليب غير مباشرة في التضعيف، ومثاله، قوله: "ليس في كتابي عن جابرٍ الجُعْفي إلا هذا الحديث"[57]، وجابرٌ هذا كذّبه أكثر أهل العلم[58].

المطلب الثاني: أداء السند

يشتمل هذا المطلب على مسألتين: أولاهما: بيان صيغ الأداء التي استخدمها أبو داود في الرواية عن شيوخه، وثانيتهما: ذِكْر طريقته في عرض أسانيده:

المسألة الأولى: صيغ الأداء:

تحمَّل أبو داود أحاديث سننه بطرقٍ مختلفةٍ، وقد أدى كل طريقةٍ باللفظ الذي اصطلح عليه المحدثون، وبيان ذلك على النحو الآتي:

1. السماع: عبَّر عنه أبو داود بصيغة (حدثنا)، فقال: "حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى..."[59]، وهي الصيغة السائدة في السنن، كما عبَّر عنه بصيغة: (سمعت)، فقال: "وسمعت محمد بن عيسى يحدث به، حدثنا مُعْتَمِر..."[60].

2. العرض: عبَّر أبو داود عن هذه الطريقة بصيغة (قرأت) إذا كان هو القارئ، كقوله: "قرأت على ابن وزير المصري: حدثكم بِشْر بن بكر..."[61]، وإن لم يكن هو القارئ عبّر بصيغة (قرئ عليه)، كقوله: "قرئ على الحارث بن مسكين، وأنا شاهد: أخبركم ابن وهب..."[62].

3. المكاتبة: عبر عنها أبو داود بالصيغة المشهورة، فقال: "كتب إليَّ الحسين بن حُرَيث المروزي، أخبرنا الفضل بن موسى..."[63].

4. الوِجادة: وعبَّر عنها بقوله: "قرأت في كتاب عبدالله بن سالم بحمص عند آل عمرو بن الحارث الحمصي، عن الزُّبيدي..."[64]، وعبدالله بن سالم الأشعري، توفي سنة 179هـ[65].

المسألة الثانية: منهج عرض الأسانيد:

نهج أبو داود طرقاً مختلفة، وأساليب متنوعة في عرضه لأسانيد كتابه السنن، وهي[66]:

أولاً: إفراد كل متن بسنده: وذلك على الطريقة المشهورة عند المحدثين، كقوله: «حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عَنْبَسَة، حدثني يونس، عن ابن شهاب قال: حدثني حميد بن عبدالرحمن، أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: يتقارب الزمان...»[67].

ثانياً: الجمع بين الأسانيد بالعطف: بأن يعمد أبو داود إلى أحاديث شيوخه، المتحدة الأسانيد، فيعطف بينها -بواو العطف- في سياق واحد، كقوله: «حدثنا مسدد ووهب بن بيان وعثمان بن أبي شيبة وابن أبي خلف، قالوا: حدثنا سفيان...»[68].

ثالثاً: الجمع بين الأسانيد بالتحويل: بأن يسوق أبو داود الإسناد إلى قبيل نقطة الالتقاء، ثم يأتي برمز التحويل (ح)، ثم يذكر الإسناد الآخر إلى قبيل نقطة الالتقاء، ثم يكمل بقية الإسناد كقوله: «حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرزاق، **ح**، وحدثنا إبراهيم بن بشار، حدثنا سفيان، قالا: حدثنا معمر... »[69].

رابعًا: إيراد أسانيد الحديث الواحد مع الإشارة إلى المتن عقب ذكر الإسناد الأول مع متنه: يورد أبو داود الحديث بسنده ومتنه، ثم يذكر عقبه باقي أسانيده الأخرى مع الإحالة إلى المتن بقوله: (مثله) أو (نحوه)، أو ما شابههما[70].

المبحث الثاني: الاتصال والانقطاع:

في هذا المبحث بيانٌ لأوصافٍ تعتري السند، فيوصف بالاتصال أو الانقطاع، وجعلنا هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: الاتصال:

يحتوي هذا المطلب على نوعين من أنواع علوم الحديث، هما: المتصل والمسند:

المسألة الأولى: المتصل: المتصل عند أبي داود هو ما خلا سنده من السقط الجلي والخفي، إذ قال: "وإن من الأحاديث في كتاب السنن ما ليس بمتصل، وهو مرسل ومدلَّس"[71].واستخدم أبو داود في السنن لفظة (متصل)، فقال: «حدثنا هشام بن عمار ويحيى بن الفَضْل وسليمان بن عبدالرحمن، قالوا: حدثنا حاتم بن إسماعيل، حدثنا يعقوب بن مجاهد أبو حَزْرَة، عن عُبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: لا تدعوا على أنفسكم...»[72]. قال أبو داود: "هذا الحديث متصل، عبادة بن الوليد بن عبادة لقي جابراً"[73].

المسألة الثانية: المسند: يستعمل أبو داود لفظة (المسند) أحياناً في مقابل المرسل، فأخرج من طريق «يعقوب بن عبدالله، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ....»[74]، قال أبو داود: "رواه نصر المُجدَّر، عن يعقوب القُمِّي، وأسنده مثله" [75]. ثم قال عقبه: «حدثنا أحمد بن يونس وسليمان بن داود العَتَكي قالا: حدثنا يعقوب، عن جعفر، عن سعيد بن جبير، عن النبي ﷺ، بمعناه، مرسل»[76]. فهنا قابل المسند بالمرسل، مما يعني أنه يقصد به المتصل المرفوع.

وأحياناً يقابل المسند بالموقوف، فأخرج من طريق «إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ...»[77]، قال أبو داود: "روى هذا الحديث سفيان الثوري، وأيوب، وحماد، عن أبي الزبير، أوقفوه على جابر، وقد أُسند هذا الحديث أيضاً من وجهٍ ضعيفٍ عن ابن أبي ذئب، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ»[78]. فدل هذا المثال على أن أبا داود عنى بالمسند المرفوع.

فاجتمع في المثالين شرطا المسند على القول الراجح، وهما: الاتصال والرفع، مما يدل على أن المسند عند أبي داود: ما اتصل إسناده إلى النبي ﷺ، كما هو رأي جمهور المحدثين. والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: الانقطاع:

يشتمل على مسألتي السقط الجلي والسقط الخفي، وما ينشأ عنهما من أنواعٍ.

المسألة الأولى: السقط الجلي:

وينتظم هذا السقط أربعة أنواعٍ من علوم الحديث، هي: المعلق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل، وستكون هذه الأنواع محور هذه الصفحات انطلاقاً من رأي الإمام أبي داود.

أولًا: المعلق: استعمل أبو داود في غالب معلقاته صيغة الجزم ك: قال، روى، أوقفه، أسنده، تابع، إلخ..، كما استعمل صيغة التمريض ك: يروى، قيل، يُعرف، إلخ..، وقد جرى رحمه الله تعالى –في الغالب– على سَنن المحدثين في دواعي استعمال الصيغتين، فصيغة الجزم لما صحّ، وصيغة التمريض لما ضَعُف.

فمثال المجزوم الصحيح ما ذكره عقب حديث أبي هريرة ﷺ: «أن رسول الله ﷺ قال: إن أحدكم إذا قام يصلي...»[79]، قال أبو داود: "وكذا رواه ابن عيينة، ومعمر، والليث"[80]. فهذه متابعاتٌ صحيحة[81].

ومثال المعلَّق بصيغة التمريض: ما علقه أبو داود بعد حديث المسح على الجوربين: "ومسح على الجوربين علي بن أبي طالب...ورُوي ذلك عن عمر بن الخطاب"[82]. فعلّق فعل عمر ﷺ بصيغة التمريض؛ لأن "إسناده ضعيف، فيه أبو جَنَاب الكلبي، والجُلَاس بن عمرو، وهما ضعيفان"[83].

إلا أن أبا داود في بعض الأحيان يخرج عن هذا التمييز، لأسبابٍ نقديةٍ، ودواعٍ فنيةٍ، فيستعمل صيغة الجزم للضعيف، لكنه يبيّن ضعفه إما صراحةً[84]، أو إشارةً، والأخير هو الغالب[85]، كما يستعمل أحيانًا صيغة التمريض للصحيح، ولا يُعاب عليه في ذلك؛ لأن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف[86]، والأسباب التي دعته لاستعمالها في الصحيح هي ما نصَّ عليه أهل العلم[87]: أن يروى الحديث بالمعنى[88]، أو أن يُختصر الحديث[89]، أو أن يجمع بين الصحيح والضعيف[90].

تعليق الإمام أبي داود عن شيوخه: إن أبا داود كفى من بعده مؤونة البحث فيما علقه عن شيوخه؛ فإنه إذا علّق الحديث عن شيوخه ولم يسمعه منهم، بيّن ذلك، وصرح به، كقوله: «ورواه أبو الوليد الطيالسي -ولم أسمعه منه-، عن سليمان بن كثير، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت...» [91].

ثانياً: المنقطع: لم يسمِّ أبو داود هذا النوع بـ (المنقطع)، وإنما سماه (المرسل)، على عادة المتقدمين، ويدل عليه ما أخرجه من طريق «حَيْوة بن شُريح: أن أبا سعيد الحِمْيري حدثه عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ:..»[92]، قال أبو داود: "هذا مرسل" [93]، ويقصد به الانقطاع؛ لأن أبا سعيد الحِميري لم يدرك معاذ بن جبل ﷺ[94].

وقد يُعبِّر أبو داود عن الانقطاع بعبارات يُدرَك من خلالها وجود هذا النوع في الحديث، ونُصَنِّف أهمها فيما يأتي:

1. عدم اتصال الحديث: مثاله: ما أخرجه من طريق «محمد بن صالح قال: حدثني حُصَين –من ولد سعد بن معاذ–، عن أُسيد بن حُضير أنه كان يؤمهم. قال: فجاء رسول الله ﷺ يعوده...» [95]، قال أبو داود: "هذا الحديث ليس بمتصل"[96]؛ لأن "حصيناً يروي عن التابعين، لا يحفظ له رواية عن الصحابة، سيّما أُسيد بن حُضير، فإنه قديم الوفاة"[97].

2. عدم الإدراك: مثاله: ما أخرجه من «طريق عبدالعزيز بن عبدالملك القرشي قال: حدثنا عطاءٌ الخراساني، عن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ:...»[98]، قال أبو داود: "عطاءٌ الخراساني لم يدرك المغيرة بن شعبة"[99]؛ قال المنذري: "وما قاله ظاهر؛ فإن عطاءً الخراساني ولد في السنة التي مات فيها المغيرة بن شعبة، وهي سنة خمسين من الهجرة على المشهور، أو يكون وُلد قبل وفاته بسنة على القول الآخر"[100].

3. عدم السماع: مثاله: ما أخرجه من «طريق عثمان بن أبي سليمان، عن صفوان بن أمية قال: كنت آكُل مع النبي ﷺ...»[101]، قال أبو داود: "عثمان لم يسمع من صفوان"[102].

4. عدم ذكر راو: مثاله: ما أخرجه من «طريق ابن شهاب، عن عمرو بن أبان بن عثمان: عن جابر بن عبدالله: أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال:...»[103]، قال أبو داود: "ورواه يونس وشعيب لم يذكرا عمراً"[104]، قال المنذري: "فعلى ما ذكره أبو داود عنهما يكون الحديث منقطعاً؛ لأن الزهري لم يسمع من جابر بن عبدالله"[105].

5. بينهما رجل: مثاله: ما أخرجه من «طريق يحيى بن يَعْمَر، عن عمار بن ياسر: أن النبي ﷺ...»[106]، قال أبو داود: "بين يحيى بن يعمر وعمار بن ياسر في هذا الحديث رجلٌ"[107]، وقال الدارقطني في يحيى بن يعمر: "لم يلق عماراً"[108].

6. حصر سماع الراوي عن شيخه لحديث واحد: مثاله: ما أخرجه من «طريق مَخْرَمة، عن أبيه، عن عمرو بن سُليم الزُّرَقي قال: سمعت أبا قتادة الأنصاري يقول: رأيت رسول الله ﷺ يصلي للناس، وأمامةُ بنت أبي العاص على عنقه...» [109]. قال أبو داود: "لم يسمع مخرمةُ من أبيه إلا حديثاً واحداً"[110]، فدلّ هذا على أن باقي أحاديثه عن أبيه منقطعة[111]، ومنها هذا الحديث.

ثالثاً: المعضل: استعمل أبو داود هذا المصطلح الحديثيّ للنوع الذي اصطلح عليه جمهور المحدثين، وقد ورد في السنن مثالٌ واحدٌ صريحٌ، قال أبو داود:"...وروى الأوزاعي، عن يزيد بن أبي مالك، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن، عن النبي ﷺ...والحديث معضل"[112]. وعبدالحميد هو ابن عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب، وهو من الطبقة الرابعة عند ابن حجر[113]، فيكون بينه وبين النبي ﷺ راويان.

رابعاً: المرسل: بالنظر إلى الروايات التي حكم عليها أبو داود بالإرسال، نجده يطلق المرسل على أنواع عدّة:

1. ما أضافه الصحابي الذي له رؤية، ولم يثبت سماعه من النبي ﷺ: مثاله: قوله بعد تخريجه لحديث من طريق طارق بن شهاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ: "طارق بن شهاب قد رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً"[114]. فهذا التعليق يفهم منه أن أبا داود يرى أن مجرد رؤية الصحابي للنبي ﷺ مع عدم السماع لا تجعل روايته متصلة بل لها حكم المرسل[115]. ويدل لهذا أيضًا أنه أخرج لمن هذا وصفه في كتابه المراسيل[116].

2. ما أضافه مطلق التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره: مثاله: ما عقَّب به على حديثٍ لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال أبو داود: "رواه عبدالواحد بن زياد وأبو معاوية، عن هلال، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلاً، لم يذكر أبا سعيد"[117]. وعطاء هو ابن يزيد الليثي من الطبقة الثانية من التابعين[118].

3. ما سقط من سنده راوٍ بين التابعي والصحابي: مثاله: ما أخرجه من طريق «إسحاق بن يزيد الهذلي، عن عون بن عبدالله، عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:...»[119]، قال أبو داود: "هذا مرسل، عون لم يدرك عبدالله"[120].

تلك هي إطلاقات المرسل واستعمالاته عند أبي داود في كتابه السنن، وكأنه لا يعمم المرسل بحيث يشمل كل انقطاعٍ في السند، ولا يقصره على ما استقر عليه اصطلاح المحدثين، إلا أن السخاوي عدَّ أبا داود ضمن الاتجاه القائل: إن المرسل ما انقطع إسناده على أي وجهٍ كان، والله تعالى أعلم[121].

موقف الإمام أبي داود من الاحتجاج بالمرسل: يرى أبو داود أن المرسل يندرج تحت أنواع الحديث الضعيف، ويدل لهذا أنه يشترط لقبول المرسل عدم معارضته لحديثٍ مسندٍ، وألا يوجد في الباب غيره، قال: "فإذا لم يكن مسندٌ ضدَّ المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمرسل يُحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة"[122].

ومثال ذلك حديث قتادة: «أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى الهلال صَرَف وجهه عنه»[123]. قال أبو داود: "ليس عن النبي ﷺ في هذا الباب حديثٌ مسندٌ صحيحٌ"[124]. فلما لم يجد المسند أورد المرسل محتجاً به في بابه إلا أنه دون المسند في القوة. ومذهب أبي داود هذا هو مذهب شيخه أحمد بن حنبل[125].

موقف الإمام أبي داود من تعارض الوصل والإرسال: ينتهج أبو داود منهج حذاق المحدثين –وهو من مقدَّميهم–، وذلك بالنظر لكل حديث على حدة، فلا يقدم الوصل على الإرسال مطلقاً، ولا العكس، وإنما يدور مع القرائن المحتفّة بذلك، فإن كانت القرائن مع المرسل رجحه على المتصل، وإن كانت مع المتصل رجحه على المرسل، والمثالان الآتيان يوضحان ذلك:

ترجيحه المرسل على المتصل: وهذا ظاهرٌ في حديث مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام: «أن رسول الله ﷺ قال: أيُّما رجلٍ باع متاعاً...»[126].

ثم أخرجه أبو داود من طريق الزُّبيدي متصلاً، فقال: «حدثنا محمد بن عوف، حدثنا عبدالله بن عبدالجبار الخَبَائري، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن الزُّبيدي، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو حديث مالك...»[127]، قال أبو داود: "حديث مالك أصح"[128].

فهذا الحديث قد اختلف في وصله وإرساله عن الإمام الزهري، ورجح الإمام أبو داود المرسل وقوّاه، وإلى هذا ذهب الحافظان محمد بن يحيى الذهلي[129] والدارقطني[130].

وسبب ترجيحه للمرسل هو أن في إسناد المتصل إسماعيل بن عياش، وهو مُتكلَّمٌ فيه[131]، قال الحافظ الدارقطني عقب تخريجه للحديث: "إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث، ولا يثبت هذا عن الزهري مسنداً، وإنما هو مرسل"[132].

ترجيحه المتصل على المرسل: قال أبو داود: «حدثنا عبدالله بن مَسْلمة، حدثنا سليمان –يعني: ابن بلال–، **ح**، وحدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبدالوهاب الثقفي –المعنى واحد–، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر بأذان واحد بعرفة...»[133].

قال أبو داود: "هذا أسنده حاتم بن إسماعيل في الحديث الطويل، ووافق حاتِمَ بن إسماعيل على إسناده محمدُ بن علي الجُعْفي، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر..."[134].

فأراد أبو داود بهذا التعقيب ترجيح المتصل على المرسل، قال الشيخ شمس الحق آبادي: "والمقصود: أن عبدالوهاب الثقفي وإن روى هذا الحديث عن جعفر بن محمد مرسلاً، لكن رواه حاتم بن إسماعيل وكذا محمد بن علي الجعفي، عن جعفر بن محمد، بذكر جابر بن عبدالله، فصار الحديث متصلاً"[135]، وقال الشيخ الألباني: "وقد أشار المصنف إلى ترجيح رواية حاتم المسندة عن جابر"[136].

المسألة الثانية: السقط الخفي:

وهو السّقط الذي "لا يدركه إلا الأئمة الحذاق، المطلعون على طرق الأحاديث، وعلل الأسانيد"[137]، وهو نوعان: المدلَّس والمرسل الخفي.

أولاً: المدلَّس: ورد مصطلح (التدليس) في كتاب السنن مرةً واحدةً، قال أبو داود: «حدثنا مسدد وعثمان بن أبي شيبة -المعنى-، وابن السرح، قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ. قال مسدد وابن السرح: يوماً مسروراً. وقال عثمان: تُعرف أساريرُ[138] وجهه. فقال...»[139]. ثم قال أبو داود: «حدثنا قتيبة، حدثنا الليث، عن ابن شهاب، بإسناده ومعناه، قال: تَبْرُق أسارير وجهه»[140]. قال أبو داود: "وأسارير وجهه: لم يحفظه ابن عيينة. قال أبو داود: (أسارير وجهه) هو تدليسٌ من ابن عيينة، لم يسمعه من الزهري، إنما سمع الأسارير من غير الزهري. قال: والأسارير في حديث الليث وغيره"[141].

فظهر من هذا أن التدليس عند أبي داود هو رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغةٍ محتملةٍ للسماع؛ إذ إن سفيان بن عيينة هو تلميذٌ للزهري، بل هو أثبت أصحابه[142]، ولكنه لم يسمع عبارة (أسارير وجهه) من شيخه، وقد عنعن، وهو معروف بالتدليس[143]، فعدّها أبو داود تدليساً منه، ثم بيّن أن تلك العبارة هي في حديث الليث وغيره من أصحاب الزهري.

ويستفاد من هذا أن التدليس ربما وقع في جملةٍ أو كلمةٍ من الحديث، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على دقة نظر المحدثين، عليهم من الله تعالى سحائب الرحمة.

حكم رواية المدلِّس عند أبي داود:

الحديث المدلَّس ضعيفٌ عند أبي داود، يدل لذلك أنه أعلّ بالتدليس أحاديث[144]، وهو مع جمهور المحدثين في اشتراط التصريح بالسماع لقبول رواية المدلِّس، يدلُّ لهذا قوله في ابن فَضَالَة: "كان مبارك بن فَضَالَة شديد التدليس...إذا قال مبارك: حدثنا فهو ثَبْت، وكان مبارك يدلس"[145]. لذا اهتمّ أبو داود ببيان عدم سماع المدلِّس من شيخه الذي عنعن عنه، من ذلك ما أخرجه من طريق «يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: يا عليُّ، لا تفتح على الإمام في الصلاة»[146]. قال أبو داود: "أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث، ليس هذا منها"[147]. وأبو إسحاق هو عمرو بن عبدالله السَّبيعي، معروفٌ بالتدليس[148].

ثانياً: المرسل الخفي: لم يرد هذا المصطلح في السنن صراحةً، وإنما ورد كلامٌ لأبي داود يفيد معنى المرسل الخفي، وهو ما أخرجه من طريق «الحجاج بن أَرْطاة، عن الزهري، عن عَمْرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: إذا رمى أحدكم جمرة العقبة...»[149]. قال أبو داود: "هذا حديثٌ ضعيفٌ، الحجاج لم ير الزهري ولم يسمع منه"[150].

والحديث مثالٌ على المرسل الخفي؛ فحجاج بن أَرْطاة معاصرٌ للزهري، ولكنه لم يره ولم يسمع منه[151]، وهو معروفٌ بتدليسه عنه[152]، قال ابن أبي حاتم: "حجاج بن أرطاة صدوقٌ يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا، فهو صالح، لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيّن السماع، ولا يحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري"[153].

وقال العجلي: "وكان جائز الحديث إلا أنه صاحب إرسال...ويرسل عن الزهري ولم يسمع منه شيئاً، فإنما يعيب الناس منه التدليس"[154].

الخاتمة:

في ختام هذا البحث نورد أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: النتائج:

1. اهتمام أبي داود في سننه ببيان العلوم المتعلقة بشخص الراوي، وذلك بنصه على أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم وتواريخهم، ونحو ذلك.

2. استعمل أبو داود أربع طرائق للتحمل، وهي: السماع والقراءة والكتابة والوجادة، وعبر عنها بما اصطلح عليه المحدثون.

3. تفنن في سياقة الأسانيد، مستعملاً في ذلك أساليب مختلفة وطرقاً متنوعة.

4. المتصل عند أبي داود هو الذي اتصل إسناده بأن يكون كل راوٍ تلقى عمن فوقه.

5. المسند عند أبي داود هو ما اتصل إسناده إلى النبي ﷺ، كما هو رأي جمهور المحدثين.

6. تنبيه أبي داود إلى الانقطاع الحاصل في الأسانيد، مستعينًا بأمورٍ عدةٍ لمعرفة ذلك.

7. إطلاق أبي داود المعضل على ما سقط من إسناده راويان على التوالي، كما استقر عليه الاصطلاح.

8. إطلاقه المرسل على ما أضافه الصحابي الذي له رؤية ولم يثبت سماعه من النبي ﷺ إلى النبي ﷺ، وعلى ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، وعلى ما سقط من إسناده راوٍ بين التابعي والصحابي. وهو عنده من أنواع الحديث الضعيف كمذهب جمهور المحدثين.

9. اعتباره للقرائن المحتفة بالحديث عند تعارض الوصل والإرسال.

10. التدليس عند أبي داود هو رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغةٍ محتملةٍ للسماع. والحديث المدلَّس عنده من أنواع الضعيف.

ثانيًا: التوصيات:

1. حث طلبة الدراسات العليا على تقديم الأطروحات العلمية حول مناهج المحدثين المتقدمين، ومقارنتها بما اصطلح عليه من جاء بعدهم.

2. الاهتمام بالجانب العملي عند تدريس مصطلح الحديث، والتخريج ودراسة الأسانيد، وضرورة إدخال التطبيقات والأمثلة المختلفة؛ للحد من صعوبة هذا الفن، وتقريبه للطلبة.

الهوامش:

(1) طبع في المكتب الإسلامي ببيروت، 1405ه-1985م.
(2) رسالة تُقُدِّم بها لنيل درجة الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، 1400هـ/1980م.
(3) رسالة تُقُدِّم بها لنيل درجة الماجستير من الجامعة الأردنية، 1991م، ولم نستطع الوقوف عليها.
(4) رسالة تُقُدِّم بها لنيل درجة الماجستير من جامعة الأمير عبد القادر بالجزائر، 1997/1996م، وتوجد نسخة منها في مركز جمعة الماجد برقم (144263).
(5) رسالة تُقُدِّم بها لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1418هـ.
(6) رسالة تُقُدِّم بها لنيل درجة الماجستير من جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن، 1431هـ/ 2010م.
(7) أبو داود حياته وسننه، ص: 43.
(8) أبو داود السجستاني: السنن، 371/3.
(9) المصدر السابق، 167/1.
(10) المصدر السابق، 315/3.
(11) المصدر السابق، 47/4، في نسخة.
(12) المصدر السابق، 452/4.
(13) السنن، 420/3.
(14) المصدر السابق، 315/1.
(15) ينظر: الخطيب البغدادي: تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، 416/1-418.
(16) السنن، 510/2، في نسخة.
(17) المصدر السابق، 176/3.
(18) المصدر السابق، 385/1.
(19) المصدر السابق، 31/3.
(20) المصدر السابق، 297/2.
(21) المصدر السابق، 165/1.

(22) المصدر السابق، 254/3.
(23) المصدر السابق، 304/3، في نسخة.
(24) المصدر السابق، 365/3.
(25) قمنا بجمع الرواة الذين حكم عليهم أبو داود تعديلًا وجرحًا مع دراستهم، ولكن اقتصرنا على التمثيل براوٍ واحدٍ مراعاةً للطبيعة المختصرة للأبحاث المقدمة للمجلات.
(26) السنن 228/4، في نسخة. وقد حكم أبو داود على ثلاثة آخرين من الرواة بعبارة (ثقة) في سننه، ينظر: السنن 516/2، 165/5، 350.
(27) ينظر: ابن أبي خيثمة: التاريخ الكبير، 227/1، ابن حجر: وتقريب التهذيب، 162.
(28) السنن، 102/2.
(29) يحيى بن معين: التاريخ (رواية الدارمي)، 204، و يعقوب الفسوي: المعرفة والتاريخ، 459.
(30) الثقات، 186/9.
(31) ابن شاهين: تاريخ أسماء الثقات، 233.
(32) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 347/8.
(33) ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 347/8، والذهبي: ميزان الاعتدال، 84/4، وتقريب التهذيب 457.
(34) السنن 292/1.
(35) أبي داود: سؤالات الآجري، 211-213.
(36) مسلم بن الحجاج: الكنى والأسماء، 167/1، والعقيلي: الضعفاء الكبير، 262/3، و ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 223/6.
(37) ينظر: ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، 122/5.
(38) السنن، 457/5، في نسخة. وقد حكم أبو داود على ستة آخرين من الرواة بالجهالة، ينظر: السنن، 455/2، 365/3، 47/4، 189، 275، وحديث رقم: (3812).
(39) الكامل، 218/6.
(40) ميزان الاعتدال، 511/3.
(41) تقريب التهذيب، 409.
(42) المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 55/25.
(43) السنن، 423/4. وحكم أبو داود بعبارة (ليس بالقوي) على راوٍ آخر، ينظر: السنن 460/4، حكم عليه في موضع آخر بالضعف، ينظر: تهذيب الكمال، 150/13.
(44) أبي داود: سؤالات الآجري، 252.
(45) علي بن المديني: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، 157، و النسائي: الضعفاء والمتروكين، 126، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 7/4، وتقريب التهذيب 173.
(46) ينظر: ابن عدي: الكامل، 370/3، وتهذيب الكمال، 351/10.
(47) تاريخ يحيى بن معين (رواية الدارمي) 50.
(48) قاسم سعد:منهج الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، 1813/4.
(49) الكامل، 376/3.
(50) السنن، 182/2. وحكم أبو داود بالضعف على سبعة رواة آخرين، ينظر: السنن: 271/1، 230/2، 464، 4/ 11، 46، 23/5، 405.
(51) ابن معين: سؤالات ابن الجنيد، 441، و أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله، 549/2، و ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 94/6.
(52) السنن، 292/5، في نسخة.

(53) ابن حبان: المجروحين من المحدثين، 530/1، وتهذيب الكمال 275/14، و الذهبي: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، 537/1، وتقريب التهذيب 237.
(54) هذا المنهج مستنبط من كتابه السنن فحسب، وإلا فلا بد لمعرفة منهج أبي داود في الجرح والتعديل من استقراء أقواله في الجرح والتعديل من بطون الكتب، وقد يكون ما أوردناه هنا نواة لذلك.
(55) ينظر: مقدمة تحقيق العمري لكتاب سؤالات الآجري لأبي داود 23-33.
(56) ولا يمكن الجزم بهذا إلا بعد استقراء جميع من قال فيهم أبو داود: (ليس بالقوي) من الكتب.
(57) السنن، 78/2.
(58) تنظر ترجمته في: ميزان الاعتدال 379/1-384.
(59) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الأدب، باب من يأخذ الشيء على المزاح، 353/5-354، برقم 4964.
(60) أخرجه أبو داود في المصدر السابق: كتاب الطلاق، باب في الظهار، 86/3، برقم 2219.
(61) أخرجه أبو داود في المصدر السابق: كتاب الطلاق، باب في الظهار، 84/3، برقم 2213.
(62) أخرجه في المصدر السابق: كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في حكم أرض خيبر، 478/3، برقم 3011.
(63) أخرجه أبو داود في المصدر السابق: كتاب الطلاق، باب في الظهار، 86/3، برقم 2220.
(64) أخرجه أبو داود المصدر السابق: كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، 329/2، برقم 1577.
(65) تهذيب الكمال، 551/14.
(66) د. نور الدين عتر: استفدنا في هذه المسألة من كتاب الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، 74-87.
(67) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها، 15/5، برقم 4252. والبخاري في صحيحه: كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل، 2245/5، برقم 5690، ومسلم بن الحجاج في صحيحه: كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، 2057/4، برقم 157.
(68) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب اللباس، باب في أُهب الميتة، 429/4، برقم 4117.
(69) أخرجه أبو داود في المصدر السابق: كتاب السنة، باب الدليل على الزيادة والنقصان، 218/5، برقم 4650.
(70) ينظر: المصدر السابق: كتاب البيوع، باب في الصائغ، 156/4-157، أحاديث رقم 3422، 3423، 3424.
(71) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه 48.
(72) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب النهي أن يدعو الإنسان على أهله وماله، 300/2، برقم 1527. ومسلم في صحيحه: كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، 2304/4، برقم 3009.
(73) السنن 300/2.
(74) أبو داود، السنن: كتاب الصلاة، باب ركعتي المغرب، أين تصليان؟، 196/2، برقم 1295.
(75) المصدر السابق، 197/2.
(76) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب ركعتي المغرب، أين تصليان؟، 197/2، برقم 1296.
(77) أبو داود، السنن: كتاب الأطعمة، باب في أكل الطافي من السمك، 304/4، برقم (3809).
(78) أبو داود، السنن304/4.
(79) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب من قال: يُتِمُّ على أكثر ظنه، 76/2، برقم 1022. والبخاري في صحيحه: أبواب السهو، باب السهو في الفرض والتطوع، 413/1، برقم 1175،

ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، 398/1، برقم 82.

(80) السنن، 76/2.

(81) ينظر: تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود، علي عجين 460/2.

(82) السنن، 225/1.

(83) تغليق التعليق، علي عجين 214/1.

(84) ينظر: السنن، كتاب الطهارة، باب كيف التكشف عند الحاجة، 155/1، برقم 14.

(85) ينظر: السنن، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، 202/1، برقم 118، وبذل المجهود في حل أبي داود، خليل أحمد السَّهَارنفوري 297/1.

(86) ابن الصلاح: علوم الحديث، 25.

(87) ينظر: التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، زين الدين العراقي، 269/1، وتغليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر 11/2.

(88) ينظر: سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الرجل يَرُدُّ السلام وهو يبول، 156/1، برقم 17، وتغليق التعليق، علي عجين 144/1.

(89) ينظر: سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب المواقيت، 340/1، برقم 397، وتغليق التعليق، علي عجين 337/1-338.

(90) ينظر: سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في الولاء، 418/3، برقم 2909، وتغليق التعليق، علي عجين 758/3-761.

(91) أخرجه في سننه: كتاب الطهارة، باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة، 294/1، برقم 296.

(92) أبو داود، السنن: كتاب الطهارة، باب المواضع التي نُهي عن البول فيها، 161/1، برقم 27.

(93) السنن، 161/1.

(94) المزي: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، 419/8.

(95) أبو داود، السنن: كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، 436/1، برقم 607.

(96) السنن 436/1.

(97) العيني: شرح سنن أبي داود، 123/3.

(98) أبو داود، السنن: كتاب الصلاة، باب الإمام يتطوع في مكانه، 439/1، برقم 616.

(99) السنن 439/1.

(100) مختصر سنن أبي داود 317/1. وينظر: تهذيب الكمال 114/20، 374/28.

(101) أبو داود، السنن: كتاب الأطعمة، باب في أكل اللحم، 291/4، برقم 3773.

(102) السنن 291/4.

(103) أبو داود، السنن: كتاب السنة، باب في الخلفاء، 198/5، برقم4612

(104) السنن 198/5.

(105) مختصر سنن أبي داود 24/7.

(106) أبو داود، السنن: كتاب الطهارة، باب من قال: الجنب يتوضأ، 258/1، برقم 227.

(107) السنن 258/1.

(108) ابن حجر: تهذيب التهذيب، 267/11.

(109) سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب العمل في الصلاة، 26/2، برقم 916، وقد أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، 385/1، برقم 543.

[110] السنن 26/2. والحديث المسموع هو حديثه في الوتر، الكاشف، الذهبي 248/2. واختلف العلماء في سماع مخرمة من أبيه، وينظر في هذا: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم 363/8-364، وتحرير علوم الحديث، عبدالله الجديع 159/1 فما بعدها.
[111] ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود، شمس الحق العظيم آبادي 187/3.
[112] السنن 279/1، وكلمة: (والحديث معضل) مذكورة في نسخة.
[113] تقريب التهذيب 276.
[114] السنن 93/2. قال ابن حجر: "رأى النبي ﷺ وهو رجل"،الإصابة في تمييز الصحابة 51/3
[115] ينظر في هذا: النُّكت على كتاب ابن الصلاح ونُكت العراقي، ابن حجر 342-343، والنُّكت الوفية بما في شرح الألفية، البقاعي 365/1-366.
[116] أبو داود، المراسيل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، باب جامع الصلاة، 117، برقم: 86، من حديث قَبِيصة بن ذُؤَيب ﷺ، وقد ولد عام الفتح، وله رؤية، تهذيب التهذيب 425/3.
[117] السنن 238/1.
[118] الطبقات الكبرى، ابن سعد 249/5.
[119] أبو داود، السنن: كتاب الصلاة، باب مقدار الركوع والسجود، 2/ ، برقم 88212.
[120] السنن 12/2.
[121] السخاوي: ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، 158/1-159، ومقدمة تحقيقه لكتاب المراسيل لأبي داود، عبد الله الزهراني 81.
[122] رسالته لأهل مكة 33.
[123] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الأدب، باب ما يقول إذا رأى الهلال، 395/5، برقم 5052.
[124] السنن 395/5.
[125] ابن رجب: شرح علل الترمذي، 312/1-313.
[126] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب البيوع، باب في الرجل يُفلَّس فيجد رجل متاعه بعينه عنده، 188/4، برقم 3516، وعبد الرزاق في مصنفه: كتاب البيوع، باب الرجل يفلس فيجد سلعته بعينها، 263/8، برقم 15158.
[127] السنن: كتاب البيوع، باب في الرجل يفلَّس فيجد رجل متاعه بعينه عنده، 188/4، برقم 3517.
[128] السنن 188/4.
[129] ابن الجارود: المنتقى من السنن المسندة، 268.
[130] سنن الدارقطني، 432/3.
[131] مختصر سنن أبي داود،177/5.
[132] السنن، 432/3.
[133] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب المناسك، باب صفة حج النبي ﷺ، 490/2، برقم 1901، ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب الأذان والإقامة للجمع بين الصلاتين، 400/1، برقم 1950.
[134] السنن 490/2.
[135] عون المعبود 387/5.
[136] صحيح سنن أبي داود 157/6.
[137] ابن حجر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، 93.
[138] أسارير: واحدها سَرَرٌ وسِرّ، وهي الخطوط التي تجتمع في الجبهة وتتكسر، النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير 426.
[139] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الطلاق، بابٌ في القافة، 105/3، برقم 2261. والبخاري في صحيحه: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، 1304/3، برقم 3362، ومسلم في صحيحه: كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق القائف الولد، 1081/2، برقم 1459.

(140) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الطلاق، باب في القافة، 105/3، برقم 2262.
(141) السنن 106/3، في نسخة.
(142) تهذيب الكمال، 189/11.
(143) ابن عيينة ممن احتمل الأئمة تدليسه؛ لأنه كان لا يدلس إلا عن ثقة. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر 13.
(144) ينظر: أبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من النوم، 247/1، برقم 204.
(145) أبي داود: سؤالات الآجري، 281.
(146) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب النهي عن التلقين، 22/2، برقم 905. وأحمد بن حنبل في المسند، 402/2، برقم 1244، والبزار في المسند 84/3، برقم 854.
(147) السنن، 22/2.
(148) تعريف أهل التقديس 42.
(149) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب المناسك، باب في رمي الجمار، 513/2، برقم 1972. وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف، كتاب المناسك، باب في الرجل إذا رمى الجمرة ما يحل عليه، 238/3، برقم 13806.
(150) السنن، 514/2.
(151) العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، 160.
(152) تهذيب الكمال، 427/5.
(153) الجرح والتعديل، 156/3.
(154) معرفة الثقات، 284/1.

قائمة المراجع:

01- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1271هـ-1952م.

02- ابن أبي خيثمة: التاريخ الكبير، تحقيق: صلاح بن فتحي هَلل، القاهرة: دار الفاروق، 1424هـ - 2004م.

03- ابن أبي شيبة: المصنف، تحقيق: كمال الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ.

04- ابن الجارود: المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، تحقيق: عبد الله البارودي، بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، 1408هـ-1988م.

05- ابن حبان: الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، 1395هـ-1975م.

06- ابن حبان: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، 1412هـ.

07- ابن حج: الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي البجاوي، بيروت: دار الجيل، 1412هـ.

08- ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع المدخلي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ-1984م.

09- ابن حجر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عاصم القريوتي، الأردن: مكتبة المنار، د.ت.

10- ابن حجر: تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق: د. سعيد القزقي، ط.2، بيروت- عَمان: المكتب الإسلامي- دار عمار، 1420هـ- 1999م.
11- ابن حجر: تقريب التهذيب، عناية: عادل مرشد، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1423هـ-2002م.
12- ابن حجر: تهذيب التهذيب، تحقيق: مصطفى عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ-1994م
13- ابن حجر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: العلاء بن محمد، القاهرة - المنصورة: دار الفوائد - دار ابن رجب، 1427هـ- 2006م.
14- ابن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عتر، الرياض: دار العطاء، 1421هـ.
15- ابن سعد: الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1968م.
16- ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الكويت: الدار السلفية، 1404هـ-1984م.
17- أبو داود السجستاني: السنن، تحقيق: محمد عوامة، ط.2، جدة - بيروت: دار القبلة- مؤسسة الريان، 1425هـ-2004م.
18- أبو داود السجستاني: المراسيل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ.
19- أبو داود السجستاني، رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه، اعتناء: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1417هـ-2007م.
20- أبو داود السجستاني، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق: محمد علي العمري، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1399هـ/1979م.
21- أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، بيروت - الرياض: المكتب الإسلامي - دار الخاني، 1408هـ-1988م.
22- أحمد بن حنبل: المسند، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420هـ- 1999م.
23- الألباني: صحيح سنن أبي داود، الكويت: مؤسسة غراس، 1423هـ-2002م.
24- البخاري: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: مصطفى ديب البغا: ط.3، بيروت، دار ابن كثير ودار اليمامة، 1407هـ-1978م.
25- البزار: المسند، تحقيق: محفوظ الرحمن وغيره، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2009م
26- البقاعي: النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: ماهر الفحل، الرياض: مكتبة الرشد، 1428هـ-2007م.
27- البيهقي: السنن الكبرى، حيدر آباد الدكن: مجلس دائرة المعارف النظامية، 1344هـ

28- الخطيب البغدادي: تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، تحقيق: سكينة الشهابي، دمشق: دار طلاس، 1985م.
29- خليل أحمد السَّهَارنفوري: بذل المجهود في حل أبي داود، دار الفكر، د.ت.
30- الدارقطني: السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسن شلبي وسعيد اللحام، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ-2004م.
31- الذهبي: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، جدة: دار القبلة، 1413هـ-1992م.
32- الذهبي: ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، 1412هـ.
33- زين الدين العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت: المكتبة السلفية، 1389هـ-1969م.
34- السخاوي: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين، دار عالم الكتب، 1424هـ-2003م
35- شمس الحق العظيم آبادي: عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، ط.3، بيروت: دار الفكر، 1399هـ-1979م
36- ابن الصلاح: علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، ط.3، دمشق: دار الفكر، 1421هـ
37- عبد الرزاق بن همام: المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط.2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ
38- عبد الله الجديع: تحرير علوم الحديث، ط.2، بيروت: مؤسسة الريان، 1425هـ-2004م
39- عبد الله الزهراني: مقدمة تحقيقه لكتاب المراسيل لأبي داود، الرياض: دار الصميعي، 1422هـ-2001م
40- العجلي: معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوي، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ.
41- ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: سهيل زكار، ط.3، بيروت: دار الفكر، 1409هـ- 1998م.
42- العقيلي: الضعفاء الكبير، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، بيروت: دار المكتبة العلمية، 1404هـ-1984م.
43- العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد، ط.2، بيروت: عالم الكتب، 1407هـ/1986م.
44- علي عجين: تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود، الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ.
45- العيني: شرح سنن أبي داود، تحقيق: خالد المصري، الرياض: مكتبة الرشد، 1420هـ.

46- قاسم سعد: منهج الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 1412هـ-2002م

47- مجد الدين ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي الحلبي، ط.4، الدمام، دار ابن الجوزي، 1427هـ.

48- الموسوعة الشاملة، النسخة المكية، 3.

49- ابن المديني: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبد الله، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ.

50- المزي: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، ط.2، بيروت- الهند: المكتب الإسلامي- الدار القيمة، 1403هـ-1983م.

51- المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ-1980م.

52- مسلم بن الحجاج: الكنى والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1404هـ.

53- مسلم بن الحجاج: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

54- المنذري: مختصر سنن أبي داود، تحقيق: محمد الفقي، القاهرة: مكتبة السنة المحمدية ومكتبة ابن تيمية، د.ت.

55- النسائي: الضعفاء والمتروكين، تحقيق: بوران الضناوي، كمال الحوت، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1405هـ-1985م.

56- نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مطبعة لجنة التأليف والنشر، 1390هـ-1970م.

57- يحيى بن معين، التاريخ (رواية الدارمي)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث، 1400هـ.

58- يحيى بن معين: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1408هـ-1988م.

59- يعقوب الفسوي: المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم العمري، ط.2، بيروت: الرسالة، 1401هـ-1981م.

60- محمد لطفي الصباغ، أبو داود حياته وسننه، مجلة البحوث الإسلامية، 1395هـ، ع.1.